تجربة بيت ساحور

توقفت الشاحنة عند أحد المنازل، وكانت تنقل بعض الأثاث: منضدة وبضع خزانات صغيرة. ووصلت سيارة جيب عسكرية توقفت عند الشاحنة. خرج منها ثلاثة جنود اسرائيليون اتجهوا برفقة اثنين من محصلي الضريبة الى منزل يعقوب اليتيم، وهو صاحب محل لبيع الزجاج، ويبلغ من العمر ستين عاماً. طرق الجنود باب المنزل، فظهر بعض النسوة، ثمّ جاء صاحب المنزل؛ فقرأ له محصّل الضريبة نشرة رسمية أخرجها من جيبه. وهزّ يعقوب رأسه مبدياً رفضه دفع الضريبة التي جاء يطلبها الجنود والمحصلون. كان عدد من سكان بيت ساحور يعتلي سطوح المنازل، ويراقب، من بُعد، عملية السطو التي يقوم بها الجنود ومحصلو الضريبة عند بيت اليتيم. دخل محصلا الضريبة منزل اليتيم، وخرجا منه، بعد لحظات، يحملان غسالة كهربائية بدت جديدة، وجهاز تسجيل، وسلّما صاحب المنزل ايصالاً، ثمّ اصطحبه الجنود الى محل يملكه، لتحصيل المزيد من الغنائم (ستيفان مارشان، «بيت ساحور رمز حي لمقاومة المحتل»، **القبس**، الكويت، ٢١ ـ ٢٢/١٠/١٩٨٩؛ نقلاً عن **لوفيغارو**، بدون ذكر تاريخ النشر).

هذا المشهد هو أحد عشرات المشاهد التي تكرّرت بصورة مماثلة وشبه يومية، ولا تخلو من عنف احياناً، طيلة فترة ستة أسابيع استغرقتها معركة تحصيل الضرائب في بلدة بيت ساحور، في الضفة الفلسطينية المحتلة. وهي المعركة التي مثّلت أكثر حالات العصيان المدني تقدماً، التي قامت بها بلدة فلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة في الضفة والقطاع. ومع ان لبيت ساحور تجربة تميّزت في هذا المجال، وجعلت منها النموذج الأفضل في تطبيق صيغة متقدمة من العصيان والمقاطعة، فقد كانت الضرائب، على أنواعها، سبباً جامعاً لمعاناة غالبية مدن وبلدات وقرى الضفة والقطاع الاخرى، على امتداد سنوات الاحتلال.

وقبل التعرّض الى التجربة الخاصة ببيت ساحور، نشير الى ما أورده تقرير جمعية حقوق الانسان والمواطن، الذي أُصدر في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، والذي أعطى مؤشراً الى الاتجاه الذي سلكته موضوعة الضرائب في السنوات القليلة العشر الماضية، وصولاً الى المعركة التي عاشتها بيت ساحور، مؤخراً.

منذ العام ١٩٧٦، ألزمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الفلسطينيين في المناطق المحتلة بدفع ضريبة القيمة المضافة. وفرضت، بدءاً من العام ١٩٨٨، ضريبة على السيارات، لم يكن معمولاً بها من قبل. كما فرضت ضرائب على التصاريح والتصديقات التي تقوم بها، ودفع رسوم عليها. ومنذ الانتفاضة، ارتفع معدّل الضرائب، وتمّ تغيير التقدير الضريبي، وألغي قسم من ترتيبات الاعتراض على توزيع الدفعات الضريبية، وأُضيفت أوامر جديدة. واتبعت أساليب أكثر صرامة في جباية الضرائب والرسوم، بما في ذلك الحجز على ممتلكات المطلوبين لسلطات الضريبة، أو ممتلكات أقربائهم. وفرضت الغرامات العالية، بحجة التأخّر عن الدفع. وسحبت الهويات والرخص. وقيّدت حرية الحركة. والأسوأ من ذلك، ان سلطات الاحتلال وضعت، في احيان كثيرة، تقديرات ضريبية عالية لا تتناسب، اطلاقاً، وحجم الاعمال التجارية المعنيّة. الى ذلك، أشارت نتائج بحوث عدة الى ان ميزان مداخيل اسرائيل من المناطق المحتلة هو أعلى بكثير من معدل انفاقها على السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة؛ وان الفلسطينيين يساهمون، مساهمة كبيرة، في مالية اسرائيل. وهي مساهمة تتمّ بالاكراه، والضغط، وتقدر بمئات ملايين الدولارات. وتكفي جميع هذه الاسباب لفهم عدم تعاون الفلسطينيين مع السلطات الاسرائيلية في موضوع الضرائب (**الاتحاد**، حيفا، ٢٠/١٠/١٩٨٩). غير ان معدّل دخل اسرائيل من جباية الضرائب انخفض الى